



مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية فى لبنان

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية**

تقدير نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في لبنان

أهداف المركز الرئيسية:

- ١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

إستراحت جولات المفاوضات حول تشكيل الحكومة وتراجعت لمدة وجيزة بسبب القمة الاقتصادية العربية التي عقدت في بيروت، ليعود لبنان إلى التوضع في هذه المحطة الخلفية، التي بلغت ٨ أشهر ومرشحة للمزيد، في الوقت الذي باتت التطورات الاقليمية الخطيرة تفرض نفسها فيه على البلاد وقد شهدت مناح تصاعدية متسارعة على أكثر من ساحة توتر في المنطقة وخاصة في سوريا وداخلها في أكثر من منطقة، لكن الأهم يبقى في غليان الجبهة الايرانية الاسرائيلية إثر الاعتداءات التي ارتكبتها حكومة رئيس الحكومة الاسرائيلي بنيامين نتانياهو، وذلك بالتزامن مع إعادة تحريك الجبهة الجنوبية واستئناف عمليات البناء المتعدية للجدار الاسمطي الاسرائيلي.

وقد جاء كل ذلك بعد زيارتين أميركتين للبنان الذي تم ابلاغه شروطا لتشكيل الحكومة ناهيك عن محاولات عقيمة لإعادة التوضع في معسكر المناوئين لحزب الله، أو ما يسمى ببقايا قوى ١٤ آذار. إذ، بعد زيارة المسؤول الاميركي مساعد وزير الخارجية الأميركي للشؤون السياسية دايفيد هيل، جاءت زيارة قائد القيادة المركزية الاميركية الجنرال جوزف فوتيل إلى بيروت، وبغض النظر عما إذا كانت الولايات المتحدة تريد تأزيم الأوضاع أو تمهيد الطريق أمام عدوان اسرائيلي على لبنان أو في سوريا، لا يبدو أن نتانياهو سوف يمضي في أي عدوان على لبنان، برغم ما يوحيه المسؤولون الاسرائيليون عن ضوء أخضر أميركي لذلك، إذ يبدو أن الخطوات التصعيدية الإسرائيلية تجاه الجيش السوري، وكذلك ضد ايران وحزب الله في سوريا، مرتبطة في جانب منها بأسباب اسرائيلية داخلية مرتبطة بدورها بالانتخابات الاسرائيلية المقررة في شهر نيسان المقبل، مستفيدة من تصعيد أميركي، إعلامي أكثر منه على أرض الواقع، تجاه إيران (مؤتمر وارسو).

لكن، أمام احتمالات التصعيد في المنطقة، يبدو لبنان، على المستويين الاقتصادي أو السياسي، حلقة ضعيفة، إلا أن الأمر ليس مثالا على المستوى العسكري، وهو دأب لبنان في مراحل متعددة من تاريخه الحديث حين لم تكن المقاومة (على مختلف أوجهها) محمية من المشهد الداخلي الهش ومن قبل الأفرقاء الآخرين على الساحة، لا بل إن الكثير من الأفرقاء قد تآمروا عليها في بعض الأحيان ومنها ما يسجل في فترات قريبة من التاريخ.

من هنا، وللسبب العسكري الناتج عن جهوزية المقاومة وتصاعد حضورها على مختلف الواجه، لا يبدو أن نتانيا هو سيقدم على مغامرة عسكرية في لبنان، علما أن دول الاتحاد الأوروبي من دون استثناء أكدت للمسؤولين في لبنان حرصها على استقرار هذا البلد، وحثت على التعجيل في تشكيل حكومته، وللموقف الأوروبي أسباباً عديدة لعل أهمها خشية أوروبا من موضوع تدفق النازحين إليها، إضافة إلى خشيتها على قواتها في لبنان، ناهيك عن مصلحتها في إبقاء لبنان بمنأى عن أي تطور سلبي وإبقاء علاقاته الحسنة اقتصادياً معها (سنعود الى موضوع احتمالات الحرب ومدى تأثير لبنان بها لاحقاً).

على أن الهدوء والاستقرار على الساحة اللبنانية قد سمح بعقد القمة الاقتصادية العربية، التي حفظت ماء وجهها مع حضور أمير قطر وتقديمه الاكتتاب بـ ٥٠٠ مليار دولار في سندات الحكومة اللبنانية، إضافة إلى الموقف الممتاز الذي خرجت به القمة في موضوع دعم النازحين في بلادهم وإعادة تمه إليها، وهو الأمر الذي تطلب جهداً لبنانياً وراء الكواليس يسجل لرئيس الجمهورية ميشال عون ووزير خارجيته جبران باسيل مدعومين بموقف داخلي رافض للإبقاء على النازحين والداعم، بمعظمه باستثناء بعض الاصوات ذات الارتباطات، لعودة هؤلاء إلى وطنهم.

لكن هذا الأمر لم يمر من دون صعوبات، وبينما كان موضوع عدم تمثيل سوريا يشكل خشية من فشل القمة، من قبل مؤيديها، سرت أجواء دبلوماسية عربية أن لبنان واقع تحت السيطرة الإيرانية، بإيعاز أميركي، فكان أن خسر لبنان مشاركة الخليجيين ولم يربح مشاركة سوريا. وحاولت واشنطن تأجيل القمة كون المناخ العربي لا يلائم اتخاذ قرارات اقتصادية وتنموية مفيدة، حسب المؤيدين العرب لتأجيل القمة، بالتوازي مع مسألة فقدان لبنان لحكومة فاعلة، وكان المطلوب عبر هذه الأجواء الضغط في سبيل أن تنشئ حكومة لا يطغى عليها نفوذ حزب الله، بل تقيم التوازن في مواجهة الغالبية التي تطغى اليوم على المجلس النيابي، والتي يتحكم بها الحزب، حسب هؤلاء القادة العرب الذين يأملون ان تشهد المرحلة المقبلة تراجعاً لهذا النفوذ، وتالياً لفائض القوة لدى حزب الله، ما يتيح قيام توازن أكبر في السلطة في لبنان.

وجاءت إشكالية إحراق العلم الليبي والتلويح بإعاقه وصول الوفد الليبي من المطار إلى مكان انعقاد القمة بمثابة ذريعة إضافية للراغبين في المقاطعة، وكان لافتة الشائعات التي سرت سريعاً قبل يومين من القمة، وفيها أن بعض الوفود العربية قد تتعرض لاستهدافات أمنية، وأن عليها التنبه وتعديل مواعيد تنقلها، والتي شكلت جزءاً من عملية الضغط، ليعمم قادة خليجيون قرار المقاطعة دفعت بقيادات عربية بارزة، كانت أبلغت لبنان أنها ستشارك في قمة بيروت، إلى التمثل في القمة في الحد الأدنى.

كانت الرسالة واضحة بمعاينة لبنان وإفهامه بأن لا ازدهار ولا دعم ممكنا له إذا ما استمرت السيطرة الإيرانية على قراره. وتمثلت هنا المهارة القطرية التي استثمرت في المقاطعة العربية التي تترأسها السعودية لتكسب تعزيزاً لنفوذها في لبنان، بوابة الدخول إلى سوريا التي باتت مسألة العودة العربية الحقيقية إليها مسألة وقت.

يأتي ذلك علماً أن لبنان، عندما استحصل على موافقة عربية باستضافة القمة، لم يكن بهوية أو مواقف غير تلك التي له اليوم، وبالتالي إن ذرائع تعطيل القمة واهية، وهي ليست سوى محاولة اميركية جديدة للضغط على محور المقاومة ومحاولة إعادة التموضع مع الانسحاب الاميركي من العراق.

ولا يمكن سوى تسجيل موقف رئيس الجمهورية ميشال عون الذي رفض الانصياع للإملاءات وحاول قدر الإمكان إمساك العصا من المنتصف وسار في الإعداد للقمة مهما كان الثمن إذ أن سمعة لبنان تحت المجهر، وهو يعلم أن عدم زهاب الدول الخليجية إلى حدّ تطيير القمة عائد إلى أن ذلك لو حصل سيصيب الجامعة العربية نفسها بسوء كونها هي التي دعت إليها. كما أن هذا الأمر، في حال حصوله، قد يدفع رئيس الجمهورية إلى المزيد من التلاحم مع محور المقاومة، فتمت هندسة موضوع المقاطعة بدقة.

في خلاصة القمة، كان مجرد انعقادها في الظروف التي سادت، تحدياً ربحه لبنان، ففي مسألة غياب سوريا، رمى لبنان الكرة في الملعب العربي، حتى أن رئيس الحكومة سعد الحريري رفض توجيه الدعوة إلى العرب لدعوة سوريا عطفاً على الرسالة التي وجّهها إليها وزير الخارجية. وفي مسألة النزوح السوري وضرورة العودة الآمنة دونما ربط بالحل السياسي كما تريد قوى العدوان على سوريا، شكّل الأمر أيضاً نجاحاً للبنان وسوريا، إذ شكّل قرار النازحين واللاجئين أساساً يبني عليه في المواقف الدولية مستقبلاً لمصلحة سوريا ولبنان معاً، وهو قرار يأتي أيضاً لمصلحة النازحين السوريين الذين يريد الغرب اتّخاذهم رهينة أو ورقة ضغط على سوريا في إطار الحل السياسي، وقد وضعت القمة مسؤوليتهم في عهدة الأمم المتحدة على الأراضي السورية.

حكومة.. أم تصريف أعمال؟

لا يزال الموضوع الحكومي يحتل أهم النقاشات، وإن خفت قليلا لصالح مواضيع أخرى، وبسبب التعقيد الحاصل، خرج رئيس مجلس النواب نبيه بري قبل مدة باقتراح أنه من المفيد أن يتم تفعيل حكومة تصريف الاعمال في سبيل تسيير شأن الموازنة في شكل خاص. دعوة بري جاءت لعقد جلسة لحكومة تصريف الأعمال لدرس مشروع قانون الموازنة العامة للدولة لسنة ٢٠١٩ وإقراره وإحالة الى مجلس النواب، حتى لا تتم العودة إلى الصرف على أساس القاعدة الإثني عشرية التي اعتمدت طول السنوات التي لم تقر فيها الموازنات حتى العام الماضي الذي كانت للدولة فيه موازنة ينتهي مفعولها نهاية الشهر الحالي، وهي وجهة نظر وإن كان بري قد أطلقها، إلا أنها لقيت عدم ممانعة من قبل رئيس الحكومة المكلف سعد الحريري، إلا أن رئيس الجمهورية ميشال عون لم يعلن موقفاً منها ويبدو انه يعارضها.

خفتت الدعوة إلى هذا الأمر مع بروز موجة التفاؤل بقرب تشكيل الحكومة، لكن كان لافتا قبلها الدعوة التي وجهها مساعد وزير الخارجية الأميركي للشؤون السياسية ديفيد هيل إلى تفعيل حكومة تصريف الأعمال، والتي لا يمكن تفسيرها سوى أنها تشكل موقفا أميركيا لا يؤيد تأليف الحكومة وهو موقف قائم منذ كان تكليف الرئيس سعد الحريري في أيار الماضي وحتى الآن، الأمر الذي يفترض أن حلفاء واشنطن يلتزمونه أيضا، ما يفتح باب الاحتمالات المختلفة حول ماهية الفترة المقبلة داخليا.

وقد ارتكز بري في دعوته إلى سابقة حصلت العام ١٩٦٩ أيام إحدى حكومات الرئيس الراحل رشيد كرامي، حين اجتمعت حكومته التي كانت تصرف الأعمال وأقرت مشروع الموازنة وسيرت الشؤون المالية للدولة. هو موقف أطلقه بري قبل أن يعود إلى إعلان تفاؤله بقرب تشكيل

الحكومة، لكن بغض النظر عما إذا كانت موجة التفاوض ستؤدي إلى مفاعيل ملموسة أو أنها ستبقى آمالا لا تلبث أن تتبخر، يبدو أن مرد اقتراح بري سببه أنه من الأفضل أن يتم إقرار موازنة سنة ٢٠١٩ حتى لا تعود البلاد إلى دوامة فقدان الموازنات الذي ساد بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٧، إذ كانت الدولة تصرف طوال هذه السنين على القاعدة الإثني عشرية، وهو موقف ضاغط في الجوهر للدفع قدما في عملية التشكيل.

بعد دعوة بري بأيام، حضر هيل إلى بيروت، ومن دون القول أن زيارته مرتبطة بدعوة بري كون الزيارة كانت مجدولة منذ فترة، فإن هيل خرج من لقائه مع الحريري ليعارض تأليف حكومة حاليا خشية أن تأتي لمصلحة حزب الله، كما أنه أعلن عن تدخل سافر في عملية التأليف عند إبداء رأيه بنوعية الحقائق.. وهو دعا إلى تفعيل الحكومة الحالية.

وفي رأي بعض المحللين، فإن الإدارة الأميركية لا تؤيد تأليف حكومة في هذه المرحلة، ويذهب البعض إلى اعتبار ان واشنطن كانت على هذا الرأي منذ عملية التكليف في أيار الماضي إلى الآن، لاعتقادها أن أية حكومة ستؤلف في ضوء نتائج الانتخابات النيابية، وكذلك في ظل التطورات الجارية في المنطقة والتحضير الغربي والإقليمي لمواجهة إيران، ستكون لمصلحة حزب الله وحلفائه.

من هنا، ثمة رأي سائد أن دعوة بري لتفعيل حكومة تصريف الاعمال بالتوازي مع نتائج زيارة هيل وبموافقة ضمنية من الحريري، هي عوامل ستؤدي إلى تفعيل حكومة تصريف الأعمال من خلال اجتماع مجلس الوزراء لإقرار الموازنة.

وبعد موجة التفاوض التي أعلن عنها، ثمة سباق بين تفعيل الحكومة المستقيلة، أو تأليف الحكومة الجديدة، وقد تلجأ واشنطن إلى الضغط للتأجيل بالتشكيل ربما حتى التحقق من نتائج

المشاريع السياسية والعسكرية في المنطقة معطوفة على هدفها الأكبر وهو صفقة القرن بين الفلسطينيين والاسرائيليين التي مهدت لها بالاعتراف بالقدس عاصمة أبدية لإسرائيل، وقرارها الأخير الانسحاب من سوريا، وتحضيرها لإقامة حلف دولي لمواجهة إيران خلال اللقاء المقرر في وارسو في ١٤ و ١٥ شباط المقبل، وكذلك في ضوء تصاعد الغارات الجوية والصاروخية الإسرائيلية على الأراضي السورية تحت عنوان استهداف مواقع تابعة للحرس الثوري الإيراني وحزب الله، ناهيك عن التحرشات الاسرائيلية على الحدود الشمالية مع لبنان.

لكن القراءة المتأنية للواقع في المنطقة تظهر أنها ليست متجهة إلى حرب كبرى، بينما تمر بفترة شد حبال ومحاولات لرسم المشهد، خاصة في سوريا، ما قد يؤدي إلى تصعيد بين الفينة والأخرى من دون الوصول إلى الحرب.

لا تجرؤ الحكومة الاسرائيلية على فتح معركة في وجه المقاومة في لبنان لمعرفتها بالأذى الذي من الممكن أن تلحقه الأخيرة بها، ويحاول نتانيا هو جسّ النبض الايراني والسوري والروسي في سوريا. ومن الملاحظ أنه في السابق كانت الغارات الاسرائيلية تحاذر قدر الإمكان استهداف عناصر ايرانيين، وكانت تعمل على إصابة مخازن الصواريخ ومن بعدها استثمار أصداء الغارة في اللعبة السياسية الداخلية قبل أسابيع من الانتخابات. وكان ذلك يحدث في ظل تفاهم مع روسيا التي رسمت خطوطا حمراء لا يمكن تجاوزها أهمها عدم المس ببقاء النظام في دمشق.

لكن الغارات الأخيرة اختلفت في شكل كبير ما جعل موسكو، حسب متابعين دبلوماسيين، تحمل تحذيرا سوريا وايرانيا إلى اسرائيل بأن ما حصل يبذل من قواعد اللعبة، وأن الاعتداء الأخير فتح الباب واسعا أمام المواجهة العسكرية المباشرة، ونجحت موسكو في إعادة الإمساك بالوضع ومنع حصول تعديل في قواعد الاشتباك.

من هنا، لا يبدو أن الحرب واردة في حسابات أطراف النزاع، وربما أراد نتانيا هو اختبار الساحة بعد القرار الاميركي بالانسحاب وتثبيت الخطوط الحمر بعد رحيل الجيش الاميركي، والأهم، عرض عضلاته للدفع قدما لحزبه خلال فترة الحملات الانتخابية، وهذا ما يفسر خرقة التقليد الاسرائيلي الذي لم يكن يتبنى رسميا الغارات على سوريا.

في كل الأحوال، لا تبدو المنطقة على شفير الحرب، وسيبقى لبنان بمنأى عنها، ولن يكون في مقدور الادارة الاميركية الاستمرار إلى ما لا نهاية في عملية تعطيل تأليف الحكومة، كما أن الرئيس الاميركي دونالد ترامب سيواجه مصاعب داخلية وقد لا يكون على استعداد لتوفير الضوء الاخضر لنتانيا هو للمضي في حرب ليس الأخير في وارد كسبها أصلا. ناهيك عن الصعوبة الكبيرة لخوض الولايات المتحدة مواجهة مع إيران. وقد يكون التصعيد الاعلامي للجانبين محاولة للكسب الداخلي ليس إلا وهو ما قد تجلب الايام المقبلة المزيد منه.

كما أن واشنطن لا تحبذ العبث بالاستقرار اللبناني الحالي في الجنوب، وهو ما عبّر عنه القائد العسكري فوتيل خلال زيارته الأخيرة إلى لبنان، حين شدّد خلال لقائه رئيس الجمهورية ميشال عون على أهمية استمرار الاستقرار في جنوبي لبنان وتثبيتته. وكان لافتا تركيز فوتيل على إشادته بالجيش اللبناني، مشيرا إلى أنه سيوصي خلال جلسة الاستماع له أمام الكونغرس باستمرار الدعم الاميركي للجيش اللبناني، ما يعني أن واشنطن تثق بالجيش ولا تخشى، كما يروج البعض في الخارج كما في الداخل اللبناني، على تسريب المعدات والأسلحة الأميركية إلى حزب الله. وما يستخلص من كلام فوتيل أنه يستبعد الحرب مع إسرائيل، إذ إن الأمر لو كان واردا لكان التعاطي الاميركي على صعيد الجيش اللبناني مختلفا.

لقاء بكركي: إيجابيات وسلبيات

كان لافتا لجوء البطريك الماروني بشارة الراعي إلى رعاية لقاء مسيحي، تحول مارونيا، في بكركي قبيل عقد القمة العربية.

أراد الراعي لمّ الشمل وجمع الكلمة، لكن الأمر تحول بعد اللقاء إلى تعزيز للخلاف الماروني، بينما خرج التيار الوطني الحر متقدّما عبر حصوله على دعم المرجعية المارونية الكبرى، أو هكذا أوحى مسؤولوه على أقل تقدير.

لم يكن متوقعا أن يحقق هذا اللقاء الذي تحول وجدانيا، الكثير، فيجمع الأقطاب الموارنة على كلمة واحدة، أو حتى مقارنة واحدة للأزمات المفصلية، ولو كانت التهديدات التي يرفعها الجمهور المسيحي تحدى بهم جميعا.

وقد خرج البيان الختامي بمبادئ عامة، وكرس ثوابت وطنية، ويمكن القول انه حقق خروقات ايجابية، لكنه لم يحدث ما هو مطلوب. فهو بمجرد حصوله، وتمثل قيادات الصف الأول فيه بشكل خاص، وإن غاب زعيم القوات اللبنانية سمير جعجع، كان ايجابيا في الشكل عبر جمعه لأقطاب مفترقين في السياسة كما في الناحية الشخصية. وهذا الأمر يشكل خطوة أولى في مسار اعتراف الأفرقاء المختلفين ببعضهم بعضا، على رغم الاختلاف المستمر بين بعضهم البعض، في ظل غياب إطار جامع آخر لهم، كما كان يحصل سابقا من خلال جلسات الحوار الدورية التي كان يشهدها قصر بعدا.

من هنا، تسجل المصافحة بين رئيس تيار المردة سليمان فرنجية ورئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل (الذي بادر إليها وهو ما يسجل له). باسيل، الذي تقصد التقرب من رئيس حزب الكتائب سامي الجميل عبر الجلوس إلى جانبه، دفع باتجاه عدم جعل حدث التقاء المختلفين

يتيما، ينتهي مفعوله بانتهائه، كما يحصل في غالبية اللقاءات المشابهة، وذلك في ضوء تشكيل لجنة متابعة يفترض أن تجتمع دوريا لبحث القضايا والمستجدات، وهو أمر أرادته الراعي. وإذا كان كثيرون لا يعلقون أهمية على اللجان، خصوصا تلك التي تنبثق عن لقاءات بهذا الحجم والشكل، فإن ثمة من يعتبرها مؤشرا إيجابيا هنا، خاصة أن المجتمعين كان في إمكانهم إدعاء الاتفاق، أو حتى الاكتفاء ببيان الثوابت والمبادئ العامة، بعيدا عن أي بحث آخر بنقاط الاختلاف، التي تبقى الأساس والجوهر.

كما يسجل هنا أن اللقاء وضع حدًا للبرودة في بعض التفاهات التي كادت تسقط، ولوحظ الهدوء المعبر على جبهة التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية والذي جاء ثمرة تنسيق مسبق بين النائبين إبراهيم كنعان وجورج عدوان. وقد اتفق الطرفان قبل اللقاء على وجوب منع أي اشتباك سياسي في بكركي مهما كانت الظروف والاعتبارات، والخروج بموقف مسيحي ووطني بعيدا عن الثنائيات، ودعم موقع رئاسة الجمهورية ورفض أي انقلاب عليه، ودعم مسعى عون والحريري على صعيد تأليف الحكومة الجديدة.

على أن هذا الهدوء لا يخرق السكون على صعيد هذه العلاقة في الوقت الحالي، إذ ان الملفات الخلافية لا شك انها ستعود الى الواجهة، لا بل ان الطرفين لا يزالان مختلفين في جوهر العلاقة كما في الخيارات. لكن، في محاولة لترميم ما حدث في السابق، ثمة مساع لتفعيل التواصل مجددا بين التيار والقوات مع الحرص على عدم إعطائه طابع الثنائية الموجهة ضد المكونات المسيحية الأخرى، خاصة في ظل التقاهم بين القوات والمردة، علما ان التيار يسعى أيضا الى إيجاد قواسم مشتركة مع الآخرين ضمن بيئته، للم الشمل في اطار تحصين العهد.

في موازاة ذلك، عادت العلاقة بين التيار والمردة إلى الاشتعال، بعد فترة من الهدنة النسبية بين الجانبين. وكان ملاحظا ان فرنجية هو من بادر الى اطلاق النار على التيار عبر توجيه الاتهامات إلى "العهد" وتحميله مسؤولية الأزمة الحكومية المستقلة، وإعلان رفضه صراحة منح الثلث المعطل في الحكومة الى التيار، علما أن هذا الموقف كان من شأنه خرق ما قيل عن إجماع مسيحي على هذا الأمر، وهو ما من شأنه أذية التيار والعهد، وقد أحدث الأمر سجالا في اللقاء ومن ثم هجمات متبادلة على وسائل التواصل الاجتماعي، علما أن التيار استطاع تحويل الأمر إلى محاولة لضرب مسعى إعادة المسيحيين إلى قوتهم في السلطة، وبدا أن صوتهم كان أعلى من المردة في الاعلام ووسائل التواصل الاجتماعي.

على هذا الصعيد، أدى لقاء بكركي دورا سلبيا في إعادة الشحن السلبي بين المرشحين الرئيسيين للرئاسة، فرنجية وباسيل. هذا الخلاف الكامن لن يحل في المدى المقبل نتيجة الخصومة الشخصية بين الرجلين، وحاول فرنجية، كما يقول أنصاره، التصدي لمحاولة تصوير الاجتماع من جانب التيار وكأنه لدعم حصول الأخير إلى جانب رئيس الجمهورية، على الثلث في الحكومة، وهو ما يعتبره المردة موجها ضد معارضي العهد من المسيحيين في المقام الأول. ويسجل على فرنجية أنه أدلى بموقف نيابة عن حزب الله حول رفض الحزب إعطاء الثلث المعطل للتيار واستعداده للانتظار طويلا في سبيل ذلك، ليتراجع عنه في اليوم التالي، كما أنه أدلى بموقف منتقد للحريري في اليوم التالي قبل أن يحذف تغريدته التي أدلى من خلالها بهذا الموقف.

أما التيار، فيرى أن سلوك المردة لم يأت في مكانه وفي زمانه بعد أن سعى الراعي إلى جمع الشمل، علما أن فرنجية حول، من حيث يدري أو لا يدري، خلافا سنيا-سنيا في الحكومة، إلى خلاف سني-مسيحي، لا بل مسيحي-مسيحي وهو ما لا يشكل مصلحة لأحد، حسب التيار.

بالنسبة إلى بكركي، فقد تمكنت من تدوير الزوايا الحادة للخلافات المستحكمة بين القوى المارونية، وكسرت جمود البعد بين الأفرقاء وتصدت لكونها مرجعية المسيحيين. أراد الراعي عبر مبادرته ان يضع الجميع أمام الأمر الواقع، آملاً أن يتمكن من إحداث الصدمة المطلوبة في الوسط السياسي الماروني، صدمة لم تحدث.

ما يعيب اللقاء والمواقف التي تنطلق من بكركي وبرعايتها، إضافة إلى أفرقاء متعددين على الساحة المسيحية من بينهم قادة في التيار، تلك الانتقادات لما يسمى في السر والعلن عن تغيير في النظام والهوية، وعن مؤتمر تأسيسي، وعن مثالته في الحكم تضرب صيغة العيش المشترك المسيحي-الاسلامي، وهي أمور غير مطروحة اليوم، بينما يتسابق الأفرقاء على محاولة تكريس أعراف لم ترد في الطائف، وهذا ليس مقتصرًا على فريق واحد.

في الساحة المسيحية، صدرت انتقادات للقاء الذي رفع عناوين تطال بنية لبنان ووجوده ومصير ابنائه، ولكنه جاء للموارنة حصراً. وقد أبدى كثير من النواب المسيحيين امتعاضهم من حصرية هذا اللقاء، منهم من جاهر داخل كتلته فطلب منهم التهدئة، ومنهم من جاهر كسيزار معلوف ومنهم من سرّب الأمر إلى الإعلاميين.

ويقول المنتقدون أن اللقاء، الذي وسّع من الحضور غير المؤثر، خرج بعناوين عامة، فإذا كان الاجتماع بسبب خطورة الأوضاع، فإن ما لخصه البطريرك في كلامه الافتتاحي، وما سبق وقاله في رسالة الميلاد، أعمق وأكثر إحاطة بدقة وخطورة الأحوال من البيان العام الذي صدر عن بكركي.

في المحصلة، حاول الراعي الدفع عن كونه قدم جرعة دعم للعهد، وجاء البيان داعياً إلى "احترام الصلاحيات المنوطة بمسؤولي الدولة والتعاون المتكافئ بين السلطات الثلاث"، على أن

هذا سيبقى متروكا للتأويلات، وبالنسبة إلى البنود الأخرى في البيان وخاصة تلك التي تتعلق بالأزمة الاقتصادية والاجتماعية، فقد كان عاما بدوره وقد دأبت بكركي على إطلاقه في السابق. على أن حصول اللقاء كان أفضل من عدم عقده، وقد أعطى دفعا للقيادات المسيحية مثلما أطلق صرخة في وجه الأزمات المحيطة بالبلاد على مختلف المستويات.